# دور القطاع الفلاحي في تعزيز الأمن الغذائي في الجزائر

**الباحثان: خير الدين معطى الله و الدراجي لعفيفي**
**1- مدير مخبر التنمية الذاتية والحكم الراشد / جامعة قالمة**
**2- طالب دكتوراه بكلية العلوم الاقتصادية / جامعة عنابة**

**الملخَّــص:**

تعاني الجزائر ومنذ مدة طويلة جدا من أزمة غذائية متعددة الجوانب، وهو ما تبرزه بوضوح التبعية نحو الخارج في توفير الغذاء للسكان، وهو ما جعل قضية الأمن الغذائي من القضايا التي تلقى اهتماما واسعا على جميع الأصعدة والمستويات، وتشغل بال رجال السياسة والاقتصاد وشرائح واسعة من المواطنين على حد السواء. حيث تعتبر من التحديات الكبيرة التي تواجه القطاع الفلاحي في الجزائر وترتبط به ارتباطا وثيقا، وهو ما جعل الدولة تبذل جهودا كبيرة من خلال وضع خطط وسياسات عديدة وتنفيذ برامج كثيرة لكسب هذه القضية. لكن ورغم النتائج المحققة يبقى الوضع الغذائي في الجزائر ومن وراءه القطاع الفلاحي بحاجة إلى بذل المزيد من الجهود لتحقيق نتائج أفضل ترقى إلى مستوى الآمال والتطلعات.

**الكلمات المفتاحية:** القطاع الفلاحي، الامن الغذائي، الاكتفاء الذاتي.

## Abstract:

Since very long period Algeria suffers from multiple sides food crisis, which is clearly shown the dependence towords abrood in supply food to inhabitants. This make food safety case one of the main cases which has a big importance over all the levels and fields thats ocuppy the economists, politicians mind and similarly an extensive layers of citizens. It seems a big challengs which faces the agriculture sector in Algeria and joins with it strony links.This make the country do much efforts bu using lots plans and politics to gain this case. But,although realized results, food situation in Algeria behind it agriculture sector still needs much efforts to obtain good results advancing to hops and wishes.

**Key words:** Agriculture sector, Food safety, Self satisfaction.

**مقدمـــة:**

تعتبر قضية الأمن الغذائي من أهم القضايا التي يزداد الاهتمام بها يوما بعد يوم على جميع الأصعدة والمستويات، لما لها من أبعاد اقتصادية وسياسية واجتماعية، نظرا لما يعرفه العالم من تغيرات أثرت على إمداد الغذاء. الشيء الذي أدى الى ارتفاع أسعاره وهو ما يجعل الحصول عليه أمرا في غاية الصعوبة ومحفوفا بالمخاطر.

والجزائر واحدة من الدول المعنية بقوة بقضية الأمن الغذائي، حيث تعتمد وتعول كثيرا على القطاع الفلاحي في توفير المنتجات الغذائية لسكانها لما يكتسبه هذا القطاع من أهمية في كسب رهان هذا التحدي. حيث تعتبر زيادة إنتاج المحاصيل الزراعية لتلبية الاستهلاك الوطني من هذه المنتجات إحدى المقومات الرئيسية للأمن الغذائي. حيث سطرت الدولة العديد من السياسات وقامت بالكثير من الاصلاحات ووضعت عددا من البرامج والمخططات الطموحة الكفيلة بالنهوض وتطوير القطاع الفلاحي كان آخرها سياسة التجديد الفلاحي والريفي التي تهدف الى توفير جميع الظروف المساعدة على تحقيق الأهداف المرجوة. الشيء الذي ساهم في تحقيق نتائج مرضية بالنسبة لبعض السلع الغذائية لكن استعصى عليها الأمر بالنسبة لمحاصيل رئيسية أخرى وفي مقدمتها الحبوب بكل أنواعها.

واستنادا لهذه الحيثيات والوقائع حري بنا أن نتساءل عن **دور ومساهمة القطاع الفلاحي في التخفيف من حدة المشكلة الغذائية في الجزائر.**

وذلك من خلال المحاور التالية :

**1- المحور الأول: ماهية الأمن الغذائـــي.**

**2- المحور الثاني: مساهمة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني.**

**3- المحور الثالث: حالة الأمن الغذائـــي في الجزائر.**

**المحور الأول: ماهية الأمن الغذائي:**

1- **مفهوم الأمن الغذائي:** إن مفهوم الأمن الغذائي من المفاهيم غير المستقرة، ويشكل موضوع خلاف في الأدبيات التي تعالج هذا الموضوع بحسب المصالح التي تختفي وراءه[1]. وبناء على ذلك تعددت وتباينت مفاهيم الأمن الغذائي نستعرض أهمها على النحو التالي:

- المفهـــوم الأول (منظمة الأغذية والزراعة العالمية FAO): إن الأمن الغذائي هو مقدرة البلد على تامين الموارد الغذائية اللازمة لتغذية الإنسان بشكل يلبي الاحتياجات الضرورية الأساسية لنمو الإنسان وبقائه في صحة جيدة. وكذلك مقدرة القطر على توفير مخزون من المواد الغذائية الأساسية يستطيع اللجوء إليه في حالة حدوث كوارث طبيعية تقلل من إنتاج الغذاء، أو في حالة تعذر الحصول على المواد الغذائية التي يحتاجها عن طريق استيرادها من الخارج[2].
- المفهـــوم الثاني ( البنك الدولي): الأمن الغذائي هو قدرة الناس في كل الأوقات على الحصول على الطعام الكافي والذي يضمن لهم حياة صحية نشطة[3].
- المفهـــوم الثالث: الأمن الغذائي هو قدرة المجتمع على توفير احتياجات التغذية الأساسية لأفراد الشعب وضمان حد أدنى من تلك الاحتياجات بانتظام[4].
- المفهـــوم الرابع (وزارة الفلاحة والتنمية الريفية): الأمن الغذائي هو تمكين السكان من اقتناء المواد الغذائية حسب المعايير المتفق عليها دوليا وتحسين مستوى تغطية الاستهلاك بالنتاج الوطني، وتنمية قدرات الإنتاج للمدخلات الفلاحية من بذور وشتائل وكذا الاستعمال

العقلاني للموارد الطبيعية بهدف تنمية مستدامة وترقية المنتجات ذات المزايا النسبية المؤكدة[5].

- المفهـــوم الخامس ( قانون التوجيه الفلاحي): الأمن الغذائي هو حصول ووصول كل شخص بسهولة وبصفة منتظمة على غذاء سليم وكاف يسمح له بالتمتع بحياة نشيطة[6].

وعليه وعلى ضوء ما سبق يمكن الوقوف على العناصر الأساسية للأمن الغذائي كما يلـــي:

أ- يتضمن الأمن الغذائي عدم السماح بموت المواطنين من الجوع؛

ب- توجد مستويات مختلفة ونسبية للأمن الغذائي، أدناها إبقاء الفرد على قيد الحياة بتوفير الحد الأدنى لاحتياجاته البيولوجية وأعلاها توفير أقصى ما يمكن من الغذاء بمستويات تتلاءم مع رغبات وقدرات الأفراد؛

ت- يتسم الأمن الغذائي بخاصية الاستمرارية، أي يكون متحققا في كل لحظة سواء في أوقات الحرب او السلم؛

ث- عدم توقف الأمن الغذائي بمجرد زيادة إنتاج الغذاء، بل من المهم البحث في كيفية توزيعه على أولئك الذين يحتاجونه؛

ج- إن عملية الأمن الغذائي لا يمكن أن تشترط تحقيق الدولة الاكتفاء الذاتي الكامل من الغذاء خصوصا

وان المتطلبات أصبحت أكثر تعددا، وعليه فإن إمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي نسبية[7].

**2- مقومات الأمن الغذائي:** تتلخص مقومات الأمن الغذائي فيما يلـــي:

أ- المقومات الإنتاجية: المقومات الإنتاجية هي العوامل والوسائل التي تمكن من إنتاج الطعام، وتشمل الموارد الطبيعية والتي تتمثل في الأراضي الصالحة للزراعة والموارد المائية والغطاء النباتي والثروة الحيوانية والثروات المعدنية. كذلك تلعب الموارد البشرية دوراً مهماً في تحقيق الأمن الغذائي من خلال القدرة علي العمل والإنتاج والإبداع[8].

ب- مقومات القدرة الشرائية: القدرة الشرائية وهي المقدرة المالية للمواطن على الشراء وهنا تأتي الأولوية لشراء الغذاء. وبما أن ليس كل المواطنين ينتجون ما يكفيهم من الطعام وان هناك شرائح من المجتمع تعتمد في غذائها علي الشراء من السوق فلابد لهذه الشرائح أن تكون لديها المقدرة المالية علي الحصول على الطعام. وهنا تأتى أهمية توفير فرص العمل لهذه الشرائح لكي تحصل على الدخل الذي يمكنها من القدرة الشرائية. وللقدرة الشرائية مقومات وهي تلك العوامل التي من شأنها تنمية القدرات الشرائية لدى المواطن حتى يتمكن من الحصول على طعامه من السوق بالأسعار المعقولة وذلك يمكن أن يتم من خلال[9]:

- تنمية الدخول: ومن أهم وسائل تنمية الدخل توفير فرص العمل ودعم الحرف اليدوية وتحسين مستوى الأجور.
- ضبط الأسواق: ضبط السوق يتم باتخاذ إجراءات تجعل السوق تعمل في جو طبيعي معافى وتساعد هذه الإجراءات في حماية السوق من العبث الذي يتسبب فيه كثيرً من السماسرة والوسطاء و أهل الجشع.

ت- **مقومـــات مساعدة:** وتشمل:

1- الأمن: يعتبر الأمن من أهم مقومات الأمن الغذائي. فالأمن هو حالة الأمان والطمأنينة التي توفرها السلطة بالقوة العسكرية أو

خلافها وهي بذلك توفر الجو الآمن وجو السلامة للعمل والإنتاج وكذلك حركة المستهلك للأسواق.

2- التجارة الخارجية: تكمن أهمية التجارة العالمية في إنها توفر العملة الأجنبية أو الصعبة التي يمكن أن تستغل مباشرة في استيراد المدخلات ( آليات، معدات، تكنولوجيا ) التي تتطلبها برامج الأمن الغذائي وفي بعض الأحيان استيراد الطعام.

**3- مستويـــات وأبعاد الأمن الغذائي:**

أ- **مستويات الأمن الغذائي:** تتراوح هذه المستويات بين حد أدنى يمثله مستوى الكفاف، وحد أقصى يمثله المستوى المحتمل. وتستهدف إستراتيجية الأمن الغذائي الانتقال من المستوى الأدنى إلى المستوى الأعلى للأمن الغذائي. ولعل أهم هذه المستويات ما يلـــي:

- **مستوى الكفاف:** ويتمثل في قدرة الدولة على توفير الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية لإبقاء الفرد على قيد الحياة، أي كفالة الحد الأدنى من السعرات الحرارية لكل فرد من أفراد المجتمع في المتوسط وفق لما توصي به المعايير الدولية، ومن ثم القضاء على الجوع نهائيا.. ويتوافق مستوى الكفاف من الغذاء مع مفهوم حد الفقر.
- **المستويات الوسطى:** وتبدأ هذه المستويات بعد مستوى الكفاف حتى بداية المستوى المحتمل، وأحد هذه المستويات الوسطى هو المستوى المعتاد، والذي يكون بالضرورة فوق مستوى الكفاف ولا يصل إلى المستوى المحتمل. وتتسم المستويات الوسطى بوجود ظاهرة سوء

التغذية بدرجات تتناقص كلما اقتربنا من المستوى المحتمل وطبقا لهذا المستوى يقصد بالأمن الغذائي التخلص من ظاهرة سوء التغذية.

- **المستوى المحتمل:** ويتمثل هذا المستوى في قدرة الدولة على رفع مستوى الغذاء لأفراد المجتمع إلى المستوى الذي يمكنهم من القيام بأعمالهم الإنتاجية على أكمل وجه، أي كفالة الحد المرغوب فيه من السعرات الحرارية طبقا لما توصي به المعايير الدولية، والذي يضمن للفرد العادي أن يكون قادرا على القيام بأداء أعماله بأعلى مستوى ممكن من الكفاءة. ومن هنا، فالمستوى المحتمل من الغذاء نتاج تفاعل كل من البعد الإنتاجي للمشكلة – إمكانيات الإنتاج– ومستوى دخل الفرد المتاح بوصفه ممثلا للطلب على الغذاء[10].

أي أن المستوى من الغذاء يركز على جانبي معادلة الأمن الغذائي وهما:

- عرض الغذاء سواء من خلال الإنتاج والتخزين والتجارة.
- الطلب على الغذاء، وكيفية الحصول عليه من خلال الإنتاج المنزلي له أو من شرائه من السوق، أو من تحويلات الغذاء بصورها المختلفة [11].

ب- **أبعاد الأمن الغذائي:** تتأثر قضية الأمن الغذائي بعدة اعتبارات، وتعتبر البيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في أي دولة مسؤولة بصفة أساسية عن توفير الأمن الغذائي بهذه الدولة[12].

- **البعد الاقتصادي:** يعتمد هذا البعد على العلاقة بين الغذائي والفجوة الغذائية وذلك لأنه إذا توفر الغذاء بالنوعية والكمية المطلوبة فانه يستلزم إمكانية الحصول عليه بقدرة شرائية تتوافق بين الدخل وأسعار

السلع الغذائية ومدى استقرار أسواق هذه السلع. وفي حالة اتساع هذه الفجوة بين الطلب والعرض يتعرض العنصر البشري إلى تدهور مستوى التغذية وهذا يؤثر على قدرته على العمل[13]. وتتمثل أهم الأبعاد الاقتصادية للأمن الغذائي فيما يلـــي:

- انخفاض كمية الإنتاج الفلاحي؛
- مدى قدرة الإنتاج الفلاحي على مواجهة الزيادة الغذائية غذائيا؛
- تزايد معدلات الاستهلاك؛
- الاستثمار الزراعي؛
- إعادة تخصيص الموارد؛
- التحديث الانتاجي؛

- **البعد الاجتماعي:** ويتمثل هذا البعد في إبراز أهمية الغذاء كأحد حقوق الإنسان ومن ثم، فإن تحقيق الأمن الغذائي يمثل الوجه الآخر لحق الغذاء، أي أن الأمن الغذائي معادل لقدرة المجتمع على كفالة حق الغذاء لكل مواطن، وعليه فلا بد من توافر حد الكفاف من الغذاء لكل فرد من أفراد المجتمع، لتستمر حياته بصورة صحية ونشطة[14].
- **البعد السياســـي:** وتبرز أهمية توفير الغذاء لاستقرار النظام السياسي داخل الدولة، حيث أن حدوث عجز غذائي خاصة في السلع الضرورية قد يؤدي إلى تهديد حياة الأفراد بصورة مباشرة، الأمر الذي يعني تهديدا لاستقرار الأمن الداخلي للدولة، إلى جانب أن الحاجة الضرورية للغذاء ممثلة في الجوع هي المسؤولة عن معظم الكوارث والحروب التي تنشأ في عديد من بقاع العالم[15].

- **البعد البيئـــي:** قد تشهد البيئة الزراعية لأي دولة أو إقليم تدهورا حادا نظرا لغياب البعد البيئي عن السياسات الزراعية الوطنية وعدم إعطاء الأهمية اللازمة للجوانب البيئية التي تؤدي السياسات الزراعية للإخلال بها، وكمثال عن ذلك يرصد أحد تقارير المنظمة العربية للزراعة ما أدت إليه التجارب التنموية الزراعية العربية من خسائر بيئية مباشرة أثرت على القدرات الإنتاجية للزراعة العربية، ومحاولة لمواجهة كل هذه التأثيرات البيئية وتحقيق الأمن الغذائي لابد من الآتـــي:

- إدخال البعد البيئي في دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية للمشروعات الزراعية؛
- إدخال ضوابط للمحافظة على الأصناف والسلالات النادرة؛
- تخطيط معدلات التوسع الأفقي والتكثيف الزراعي بما يراعي قدرة التجدد الطبيعي للموارد؛
- تفعيل دور المنظمات التعاونية في نشر الوعي البيئي[16].

**4- مؤشرات قياس الأمن الغذائي:**

ان المعايير المستخدمة لتحديد مستوى الأمن الغذائي لأي بلد يمكن حصرها فيما يلي[17]:

- نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الإستراتيجية ذات النمط الاستهلاكي السائد؛
- نسبة قيمة صادرات الإنتاج الفلاحي الى وارداته؛
- نسبة قيمة واردات السلع الفلاحية بالنسبة لإجمالي الواردات؛
- مقدار مساهمة الناتج الفلاحي في إجمالي الناتج المحلي؛

- متوسط حصة الفرد من قيمة الإنتاج الفلاحي؛
- نسبة المخزون الغذائي إلى الاستهلاك السنوي.

**المحور الثاني: مساهمة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني.**

يعتبر القطاع الفلاحي القطاع الرئيسي المنتج للسلع الأساسية الغذائية الأساسية، بهدف إشباع الحاجيات المتزايدة للسكان وفق التزايد غير المحدود لعددهم، ومع تنامي القطاعات الأخرى وتطورها يبقى القطاع الزراعي يحتل مكانة الصدارة من حيث الأهمية بين القطاعات الأخرى لدى مختلف دول العالم وخاصة الدول المتقدمة منها.

وفي الجزائر على الرغم من تنوع القطاعات الاقتصادية وتعددها، يبقى القطاع الزراعي من أهم القطاعات التي تحظى باهتمام الدولة خاصة في الآونة الأخيرة، وتطور المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة الذي أصبح القطاع الزراعي منها من أهم الاتفاقيات لديها، وتظهر الأهمية الكبيرة لهذا القطاع في الاقتصاد الوطني من خلال مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وفي توفير وتأمين فرص العمل لنسبة كبيرة من السكان خاصة في المناطق الريفية، وكذا مساهمته في توفير المواد الغذائية الضرورية للسكان، ومساهمته في تطوير القطاعات خاصة القطاع الصناعي نظرا لعلاقة المتبادلة بينهما، بالإضافة إلى مساهمته في تنمية الاقتصاد الوطني ككل من خلال تصدير الفائض من الإنتاج إلى الخارج والحصول على النقد الأجنبي لتمويل عملية التنمية الاقتصادية[18] .

**1- تطور الإنتاج الفلاحي ومساهمته في الناتج الداخلي الخام:** تختلف نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام من دولة إلى أخرى حسب طبيعة اقتصاد كل دولة والأهمية التي توليها الدولة لهذا القطاع ومدى

تطوره، وفي الجزائر يمثل القطاع الفلاحي أهمية بالغة من حيث مساهمته في تكوين الدخل الوطني، وتوفير الدخل لنسبة كبيرة من السكان وفي الرفع من متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل، الذي يعتبر من أهم المؤشرات التي توضح النمو الاقتصادي للبلاد، والجدول الموالي يبين مساهمة الناتج الفلاحي في الناتج الداخلي الخام في الجزائر.

**جدول رقم ( 1): تطور مساهمة الناتج الفلاحي في الناتج الداخلي الخام للفترة (1999-2011) (بالأسعار الجارية). الوحدة: مليار دج**

| السنوات / البيان | الناتج الداخلي الخام | الناتج الفلاحي | نصيب الناتج الفلاحي من PIB (%) |
|---|---|---|---|
| 1999 | 2802.1 | 338.2 | 12.07 |
| 2000 | 4123.5 | 346.2 | 8.39 |
| 2001 | 4227.1 | 412.1 | 9.75 |
| 2002 | 4522.6 | 417.2 | 9.22 |
| 2003 | 5252.3 | 515.2 | 9.81 |
| 2004 | 6149.1 | 580.5 | 9.44 |
| 2005 | 7562.6 | 581.6 | 7.69 |
| 2006 | 8514.8 | 641.3 | 7.53 |
| 2007 | 8551.8 | 708.1 | 8.28 |
| 2008 | 9929.4 | 727.4 | 7.32 |
| 2009 | 10017.5 | 931.3 | 9.29 |
| 2010 | 12.34.4 | 1015.3 | 8.43 |
| 2011 | 14481.0 | 1173.7 | 8.10 |

**Source : ONS, L'Algérie en quelques chiffres, N=31, p 45 et N=42, p 66.**

من بيانات الجدول نلاحظ أن:

- الناتج الفلاحي عرف تطورا كبيرا حيث ارتفع من 338.2 مليار دج سنة 1999 إلى 1113.7 مليار دج سنة 2011، أي بمعدل نمو يقدر بـــ:

229.30%، كما أن الناتج الداخلي الخام قد عرف هو الآخر ارتفاعا كبيرا، حيث ارتفع من 2802.1 مليار دج سنة 1999 إلى 14481.0 مليار دج سنة 2011، أي بمعدل نمو يقدر بـــ: 416.79%، وهو ما يعني أن زيادة الناتج الداخلي الخام كانت أكبر بكثير من زيادة الناتج الفلاحي، وهذا راجع إلى التطور الحاصل في القطاعات الأخرى خاصة قطاع المحروقات الذي ساهم بشكل كبير في هذه الزيادة في الناتج الداخلي الخام، على اعتبار أن أغلب الإيرادات العمومية تأتي من الجباية البترولية، حيث عرفت أسعاره ارتفاعا متواصلا، فمن 18.03 دولار للبرميل سنة 1999 إلى 99.97 دولار سنة 2000 إلى 112.94 دولار سنة 2011[19].

وتجدر الإشارة إلى أن ارتفاع الناتج الفلاحي خلال هذه الفترة هو راجع بالدرجة الأولى إلى الإجراءات المتخذة ضمن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، وهذا بسبب رفع حجم الاستثمارات الموجهة للقطاع وزيادة حجم الدعم الموجه لمعظم الفروع الفلاحية.

أما بالنسبة لمساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام فتراوحت ما بين 12.07% سنة 1999 و 8.10% سنة 2011، وهي نسب ضعيفة جدا لا تعكس أهمية ودور القطاع في الاقتصاد الوطني، وهذا راجع إلى عدم مواكبة الإنتاج الفلاحي وأسعار المواد الفلاحية للتطور الحاصل في القطاعات الأخرى.

**2- مساهمة القطاع الفلاحي في توفير مناصب الشغل:**

يلعب القطاع الفلاحي دورا كبيرا في توفير مناصب العمل والتقليص من البطالة بالخصوص في المناطق الريفية التي تمثل نسبة السكان بها حوالي 38.04% من مجموع السكان سنة 2011.

وأن نسبة العمالة الزراعية إلى العمالة الكلية تمثل 20.85% فقط[20]، حيث يمكن للقطاع الفلاحي أن يستوعب المزيد من القوة العاملة الريفية، لكن تجدر الإشارة إلى أنه في الآونة الأخيرة سجلت ظاهرة مقلقة تتمثل في العزوف عن ممارسة العمل الفلاحي، نتيجة الهجرة الريفية، البطالة المقنعة... الخ.
والجدول الموالي يبين مناصب العمل التي استطاع القطاع الفلاحي أن يوفرها خلال الفترة 1999-2011.

**جدول رقم(2 ): تطور العمالة الفلاحية في الجزائر خلال الفترة( 1999-2011)**

| السنوات / البيان | 1999 | 2000 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| العمالة الفلاحية | 1.200 | 2.525 | 2.212 | 2.220 | 2.244 | 3.157 | 3.175 | 3.188 |
| نسبة التغير(%) | - | 110.41 | 84.33 | 85.0 | 87.0 | 163.08 | 164.58 | 165.66 |

**المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، أعداد مختلفة.**

حيث نلاحظ أن عدد العمالة الفلاحية تطور بشكل كبير حيث أنه منذ سنة 2000 ارتفع عدد العمال الفلاحيين إلى 2.525 عامل بين دائم ومؤقت ليصل سنة 2011 الى حوالي 3.188 عامل. ويعود هذا التطور إلى تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية الذي وفر الظروف المناسبة للتوسع الرأسي والأفقي من خلال برامج الدعم والمساندة التي نتج عنها إقبال الأفراد على الاستثمار والعمل في مختلف مجالات القطاع الفلاحي. غير أنه من جهة ثانية نجد أن جزءا كبيرا من هذه العمالة هي عمالة مؤقتة، مما ينجم عنه عدم الاستقرار وهو ما يؤدي إلى هروب العديد من إلى العمل في القطاعات الأكثر استقرارا وأجرا.

**3- مساهمة الفلاحة في تنمية القطاع الصناعي:**

يلعب القطاع الفلاحي دورا محوريا واستراتيجيا في تطوير وتنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى، وعلى رأسها القطاع الصناعي، ويتمثل هذا الدور في إمداده وتقديم المواد الأولية اللازمة، بالإضافة إلى حاجة القطاع الفلاحي للكثير من المنتجات الصناعية: كمستلزمات الإنتاج المختلفة، وقد أثبتت التجارب أن تأخر القطاع الفلاحي يمكن أن يؤثر على وضعية التصنيع والنمو الاقتصادي في كامل فروع الاقتصاد الوطني، وبالمقابل فإن عجز الصناعة على تلبية متطلبات واحتياجات الفلاحة يشكل عائقا أمام تطور الإنتاج والإنتاجية في الفلاحة[21].

إن تحقيق زيادة في الإنتاج السلعي الفلاحي يعد من أهم شروط نجاح التصنيع وتأتي هذه الضرورة من العلاقة الموضوعية التالية[22]:

-إن زيادة الإنتاج السلعي يعد أمرا ضروريا من أجل توفير المواد الغذائية للعمال الصناعية وكذلك من أجل توفير المواد الأولية الزراعية للفروع الصناعية، ومن هنا تأتي أهمية الإنتاج الزراعي في تطوير الصناعة وأنه كلما كان الفائض في الإنتاج الزراعي كبيرا ازدادت سرعة نمو الإنتاج الصناعي.

- إن إنشاء فروع صناعية جديد يتطلب قبل كل شيء سوقا داخلية، ولما كان الإنتاج الزراعي يحتل حيزا كبيرا في عملية تجديد الإنتاج في البلدان النامية عموما، فإن القطاع الزراعي يجب أن يساهم ويعمل على استيعاب الإنتاج الصناعي، ولكي يقوم القطاع الزراعي بهذه المهمة يجب أن تنمو القدرة الشرائية بشكل عام من أجل امتصاص السلع المصنوعة، ويتوقف تحقيق هذا الشرط قبل كل شيء على زيادة الإنتاج في القطاع الزراعي.

– إن أي تصنيع ناجح في بلد نام يجب أن يعتمد بالدرجة الأولى على مصادر التراكم الداخلية، ففي كل الظروف السائدة لدى أغلب الدول النامية يجب أن تكون الزراعة أهم مصادر التراكم، وأن استغلال الزراعة كمصدر للتراكم من أجل تلبية احتياجات التصنيع تتطلب زيادة القيمة المضافة في الزراعة، ولتحقيق ذلك يجب على حكومات هذه الدول تطبيق سياسة اقتصادية تساعد على تحقيق زيادة سريعة في الإنتاج والإنتاجية الزراعية وبالتالي زيادة في القيمة المضافة.

مما سبق يمكن القول أن زيادة القيمة المضافة في الزراعة بشكلها السلعي يعد شرطا أساسيا وضروريا من أجل أي نمو حقيقي للإنتاج الصناعي في البلدان النامية عموما.

ولقد ساهم القطاع الزراعي في الجزائر بشكل واضح في تنمية القطاع الصناعي وتطويره من خلال قيام صناعة غذائية عن طريق إقامة العديد من الوحدات الصناعية الصغيرة والمتوسطة التي تقوم بتحويل المنتجات الزراعية بشقيها النباتي والحيواني إلى منتجات صناعية نذكر منها:

- وحدات صناعية للمصبرات النباتية ( طماطم، فلفل، جلبانة، حمص، زيتون).
- وحدات صناعة المصبرات الحيوانية.
- وحدات صناعية للعجائن الغذائية المختلفة ومطاحن الحبوب.
- وحدات تجميع وتحويل وتعليب الحليب (استخدام جزئي للمواد الأولية المنتجة محليا).
- معامل صناعة المربيات الغذائية.
- وحدات صناعة الخمائر.

وغيرها من المصانع التي أنشأت من أجل صناعة وتحويل المنتجات الزراعية من منتجات غير قابلة للتخزين إلى منتجات صناعية أكثر قدرة على التخزين والتصريف، إلا أن الصناعات الزراعية بمختلف أنواعها وفي أغلبها عرفت تطورا ملحوظا بتطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي أعطى اهتماما بالغا لهذا النوع من الصناعة بتقديمه الدعم المالي والعيني للأشخاص الذين يستثمرون في هذا المجال، والأكثر من ذلك فقد ساعد تطور القطاع الزراعي إلى زيادة الطلب على مدخلات الإنتاج المختلفة (الأسمدة، الآليات الزراعية، أدوات ووسائل الري)، مما أدى إقامة وحدات صناعية لتوفير هذه المستلزمات، ويمكننا القول أن تطور القطاع الزراعي أدى إلى نهضة صناعية حقيقية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السنوات الأخيرة.

**4- دور القطاع الفلاحي في التنمية المستدامة:**

يلعب القطاع الفلاحي دورا هاما في تحقيق التنمية المستدامة من خلال الاهتمام بالتنمية الفلاحية المستدامة نتيجة لظهور بوادر عدم قدرة نظام الزراعة المكثف على الاستمرار في الإنتاج بنفس المعدلات العالية والوفاء باحتياجات السكان من الغذاء الكافي والسليم دون التأثير على البيئة وصحة المستهلكين وأنماط الحياة الاجتماعية للفلاحين وسكان الريف.

وتكمن مساهمة القطاع الفلاحي في التنمية المستدامة في الجزائر من خلال تكوين الناتج الوطني المحلي، وكذا باعتباره المورد الرئيسي لدخل السكان الذي يزاولون نشاطاتهم به، والاستقرار في المناطق الريفية والرفع من مستواهم المعيشي مع تطوير مستويات الخدمات الصحية والتعليمية، كما أن المحافظة على هذا القطاع وتنميته يسمح باستدامة الموارد الأساسية من موارد طبيعية (الأرض والماء)، والموارد الحيوية (النباتية، الحيوانية،

والكائنات الدقيقة) وتنميتها مع تلبية الاحتياجات الغذائية المتزايدة وفق الزيادة السكانية حاليا ومستقبلا، وهو ما يمثل الأمن الغذائي، خاصة إذا علمنا أن الدول المتقدمة تحارب الدول النامية، وتنافسها على أسعار منتجاتها الزراعية بحيث لا يرغب بإلغاء الدعم والمعونات المقدمة كمزارعيها في المفاوضات الخاصة بالزراعة في المنظمة العالمية للتجارة التي عقدت عدة جولات تفاوضية في هذا الشأن ابتداء من سنة 2001 لتخفيضها[23].

**المحور الثالث: حالـــــة الأمن الغذائي في الجزائر.**

تعاني الجزائر ومنذ مدة طويلة جدا من أزمة غذائية متعددة الجوانب، وهو ما تبرزه بوضوح التبعية نحو الخارج في توفير الغذاء للسكان، وهذا راجع إلى تدني وتذبذب الإنتاج الفلاحي من جهة، وتزايد الطلب على الغذاء بسبب زيادة السكان من جهة أخرى. وربما أسوأ مرحلة عرفتها الجزائر في مجال الغذاء هي فترة الثمانينات وطوال تسعينات القرن الماضي والتي تزامنت مع الأزمة الأمنية والاقتصادية والسياسية التي عرفتها البلاد، مما حتم اللجوء إلى المؤسسات المالية الدولية وتطبيق إصلاحات عميقة قاسية أثرت بشكل مباشر على الأوضاع الغذائية لمجمل السكان، حيث زادت نسبة عدد السكان ناقصي الغذاء وسوء التغذية.

لكن ورغم تحسن الظروف الاقتصادية والمالية والجهود المبذولة من طرف الدولة لأجل التخفيف من شدة الأزمة الغذائية إلا أن درجة التبعية الغذائية للخارج تبقى مرتفعة مما يمثل قلقا وتهديدا دائمين.

**1- تطور الـــواردات الغذائيـــة:**

إن الدور الذي أوكل للزراعة من خلال إستراتيجية التنمية هو ضمان تغطية الاحتياجات الغذائية للسكان عن طريق الإنتاج الوطني، ومع مرور الزمن تم

التأكد من أن هذا الدور صعب المنال، وهو ما دفع بالدولة إلى اللجوء والاعتماد على الاستيراد من الخارج من أجل تلبية طلبات واحتياجات السكان المتزايدة من المنتجات الغذائية سنة بعد أخرى[24] وكان نتيجة ذلك أن عرفت واردات المنتجات الغذائية تطورا كبيرا ومستمرا من حيث الكمية والقيمة، كما عرفت تغيرات هيكلية كبيرة.

فبالإضافة إلى زيادة الكميات المستوردة منها توسعت دائرة الاستيراد لتشمل مواد غذائية كانت من المنتجات الأساسية للزراعة الجزائرية، وأكثر من هذا فإن معظم واردات المواد الغذائية في الوقت الحالي تعتبر من المواد الإستراتيجية التي لا يمكن الاستغناء عن استهلاكها[25].

والجدول الموالي يبين تطور قيمة الواردات الغذائية في الجزائر.

**جدول رقم (3 ): تطور الواردات الغذائية للجزائر خلال الفترة (1970-2011).**

| البيان / السنوات | الواردات الغذائية (مليون دج) | نسبة الواردات الغذائية إلى إجمالي الواردات % |
|---|---|---|
| متوسط 1970-1979 | 3134.8 | 11.31 |
| متوسط 1980-1989 | 9531.4 | 19.67 |
| متوسط 1990-1999 | 94368.14 | 25.95 |
| 2000 | 167013.1 | 24.19 |
| 2001 | 169992.2 | 22.22 |
| 2002 | 204480.6 | 21.36 |
| 2003 | 203072.3 | 19.38 |
| 2004 | 245329.7 | 18.66 |
| 2005 | 243101.0 | 16.27 |
| 2006 | 251311.0 | 16.12 |
| 2007 | 314009.1 | 16.38 |
| 2008 | 646487.7 | 18.06 |
| 2009 | 391287.8 | 13.70 |
| 2010 | 392523.9 | 13.03 |
| 2011 | 709561.2 | 20.61 |

**المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، التجارة الخارجية للجزائر1963-2011، ص 2-5**

من بيانات الجدول يتضح أن:

-نسبة الواردات الغذائية إلى إجمالي الواردات أخذت منحا تصاعديا منذ السبعينات كما سبق الإشارة إليه، حيث استمر هذا الارتفاع ليصل إلى أعلى نقطة في فترة التسعينات، حيث سجل متوسط إجمالي الواردات الغذائية ما مقداره: 94368.14 مليون دج، وهو ما يمثل 25.95% من إجمالي الواردات وهذا نتيجة للظروف التي عرفتها الجزائر في تلك الفترة، أين شهدت الجزائر اضطرابات أمنية وسياسية وإصلاحات اقتصادية قاسية مفروضة من طرف المؤسسات المالية الدولية، وهو ما أثر على الإنتاج الوطني بشكل عام والإنتاج الفلاحي بشكل خاص، من خلال ارتفاع تكاليف الإنتاج، بالإضافة إلى الجفاف الذي ميز تلك الفترة.

-لكن ومنذ سنة 2000 اتجهت نسبة الواردات الغذائية إلى إجمالي الواردات نحو الانخفاض – لكنها تبقى مرتفعة وتشكل عبئا على الاقتصاد الوطني- لتصل نسبة 2010 إلى 13.03% وهذا بفعل تحسن الإنتاج الوطني خاصة القمح بنوعيه.

لكن نلاحظ أن سنة 2011 عرفت ارتفاع قيمة الواردات الغذائية والتي سجلت ما قيمته 709561.2 مليون دج أي بمعدل نمو يقدر ب: 80.76% مقارنة بسنة 2010، ويعود هذا الارتفاع خصوصا إلى ارتفاع قيمة واردات القمح والشعير – بسبب انخفاض الإنتاج -، والسكر والحليب والتي عرفت أسعارها ارتفاعا كبيرا في الأسواق الدولية.وعموما يلاحظ أنه خلال الفترة (2000-2011) انخفض متوسط نسبة الواردات الغذائية إلى إجمالي الواردات بنسبة 18.33% ويرجع هذا التراجع عموما إلى الإجراءات المتخذة في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية الذي شرع في تطبيقه سنة 2000.

**2- الصادرات الغذائية في الجزائر:**

تعتبر الصادرات الغذائية من أهم السبل لتقليص حجم الواردات الغذائية، لكن الجزائر تعتبر من أضعف الدول في تصدير المواد الغذائية، حيث أن دور الصادرات الزراعية ضعيف ويتجلى ذلك من خلال نسبة تغطية الواردات الزراعية بالصادرات الزراعية متدني ولا يتعدى في أحسن الأحوال 1.8% وضعف الصادرات الزراعية بما فيها الغذائية لم يكن وليد الفترة الأخيرة وإنما ظهر جليا خلال عقدي السبعينات والثمانينات بسبب عدم منح المكانة المناسبة للفلاحة في إستراتيجية التنمية في الجزائر[26].

والجدول الموالي يوضح تطور الصادرات الغذائية وأهميتها النسبية في إجمالي الصادرات.

**جدول رقم (4): تطور قيمة إجمالي الصادرات والصادرات الغذائية في الجزائر للفترة 1990-2011 الوحدة: مليون دج.**

| البيان / السنة | قيمة إجمالي الصادرات | قيمة الصادرات الغذائية | نسبة قيمة الصادرات الغذائية إلى إجمالي الصادرات (%) |
|---|---|---|---|
| 1999-1990 | 467418.96 | 1873.18 | 0.40 |
| 2000 | 1657215.6 | 2651.5 | 0.16 |
| 2001 | 1480335.8 | 2220.5 | 0.15 |
| 2002 | 1501191.9 | 3332.5 | 0.22 |
| 2003 | 1902053.5 | 3559.6 | 0.19 |
| 2004 | 2337447.8 | 5294.6 | 0.22 |
| 2005 | 3421548.3 | 5027.7 | 0.15 |
| 2006 | 3979000.9 | 6168.0 | 0.15 |
| 2007 | 4214163.1 | 6413.2 | 0.15 |
| 2008 | 5095019.7 | 7457.9 | 0.15 |
| 2009 | 3347636.0 | 8464.8 | 0.25 |
| 2010 | 4333587.4 | 24006.9 | 0.55 |
| 2011 | 5374131.3 | 26045.3 | 0.48 |

المصدر: - الديوان الوطني للإحصاء، حوصلة إحصائية، 1962-2011،

**الفصل 10، التجارة الخارجية، ص 173-175.**

من بيانـــات الجدول نلاحظ أن:

- متوسط قيمة الصادرات خلال الفترة 2000-2011 قد ارتفع بمعدل يقدر بحوالي 535.46% مسجلا ما مقداره 2.970 مليون دج بعدما كان 0.467 مليون دج خلال الفترة 1990-1999، كما ارتفع متوسط قيمة الصادرات الغذائية من 1873.18 مليون دج خلال 1990-1999 إلى 8386.87 مليون دج خلال الفترة 2000-2011 أي بمعدل ارتفاع يقدر بـــ: 347.73%.

- أما عن الأهمية النسبية لقيمة الصادرات الغذائية إلى إجمالي الصادرات نلاحظ انخفاضها من 0.40% إلى 0.23% خلال 1990-1999 و 2000-2011 على التوالي، حيث يقدر معدل الانخفاض بـــ: 42.5%.

ومرد ذلك يعود الى ضعف النتاج الفلاحي من جهة وعدم تحقيق الفعالية على مستوى اعادة هيكلة الصادرات الجزائرية وتنويعها من جهة أخرى.

**3- تحليـــل الفجوة الغذائية في الجزائر:** إن المتتبع لتطور كل من الإنتاج والواردات والصادرات من المنتجات الزراعية والغذائية يلاحظ درجة التبعية الغذائية الكبيرة للخارج. حيث أصبحت الجزائر دولة مستوردة بامتياز نتيجة لعدم قدرة الإنتاج المحلي على تغطية الاحتياجات الغذائية الوطنية. والجدول الموالي يوضح خطورة الفجوة لبعض المنتجات الغذائية للفترة 1998-2011.

**جدول رقم ( 5): تطور الفجوة لبعض المنتجات الغذائية في الجزائر للفترة (1998-2011)** الوحدة: ( %)

| السنة / البيان | 1998-2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الحبوب | 63.51 | 61.98 | 63.60 | 70.12 | 64.39 | 66.29 | 83.98 | 60.12 | 63.52 | 68.04 |

| | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| القمح | 65.21 | 63.65 | 65.21 | 70.21 | 64.18 | 66.61 | 83.22 | 65.97 | 63.18 | 66.53 |
| البطاطس | 5.53 | 5.05 | 5.53 | 3.21 | 4.06 | 11.78 | 3.07 | 4.52 | 3.32 | 2.85 |
| البقوليات | 73.02 | 74.61 | 73.02 | 80.67 | 79.61 | 79.21 | 82.31 | 74.14 | 74.01 | 72.32 |
| الخضر | 0.12 | 0.23 | 0.22 | 0.36 | 0.74 | 0.23 | 0.28 | 0.35 | 0.30 | 0.27 |
| الفواكه | 11.55 | 9.12 | 11.55 | 9.24 | 7.93 | 11.04 | 9.30 | 10.22 | 9.35 | 8.53 |
| الزيوت والشحوم | 81.10 | 93.38 | 92.20 | 90.03 | 92.92 | 94.90 | 93.79 | 87.94 | 93.91 | 87.70 |
| اللحوم | 19.12 | 17.56 | 19.12 | 19.45 | 16.85 | 16.53 | 13.29 | 11.87 | 10.08 | 9.50 |
| الاسماك | 12.99 | 16.10 | 12.59 | 19.45 | 7.13 | 8.87 | 9.60 | 16.47 | 14.49 | 22.53 |
| البيض | 11.03 | 00.00 | 1.07 | 0.33 | 0.01 | 0.55 | 0.09 | 0.26 | 0.20 | 0.20 |
| الألبان ومنتجاتها | 54.81 | 52.33 | 54.81 | 59.14 | 58.18 | 58.92 | 57.36 | 53.50 | 48.94 | 47.10 |

**المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، أعداد مختلفة.**

من بيانات الجدول نستنتج ما يلـــي:

- عرفت نسبة التبعية المعبر عنها بالفجوة للحبوب تذبذبا واضحا خلال الفترة 1998-2011 مسجلة سنة 2008 أعلى نسبة خلال فترة الدراسة بـــ: 83.98%، وهذا نتيجة لانخفاض الإنتاج حيث بلغ في نفس السنة حوالي 15.357 مليون قنطار فقط جراء ضعف كمية الأمطار المتساقطة على اعتبار أن نسبة كبيرة من مساحات زراعة الحبوب تعتمد على ما تجود به السماء من أمطار. وعلى العموم تبقى نسبة التبعية بالنسبة للحبوب مرتفعة جدا - حيث لم تنخفض عن 60% أبدا وهذا في سنة 2009 التي تعتبر أحسن سنة من حيث إنتاج الحبوب حيث بلغ حوالي 52.532 مليون قنطار- وهذا راجع إلى انخفاض وتذبذب الإنتاج من جهة وارتفاع الاستهلاك والميل نحو مشتقات الحبوب ذات معدل الاستخراج المنخفض من جهة أخرى.

ونفس الأمر يقال عن القمح، والذي يحتل المرتبة الأولى سواء في إنتاج الحبوب أو وارداتها، حيث نسبة التبعية (الفجوة) ظلت محصورة بين 59.60% و83.22%، وهي نسب مقلقلة للغاية.

– أما بالنسبة للبقول الجافة فهي لم تخرج عن المألوف حيث ارتفعت نسبة التبعية خلال الفترة 2003–2011 مقارنة بالفترة 1998–2002 حيث ارتفعت كمية الفجوة مسجلة ما مقداره 1.820 مليون قنطار كمتوسط بعدما كانت 1.441 مليون قنطار خلال الفترة 2002/1998 وهذا نتيجة لثبات نسبي في الإنتاج مع زيادة معتبرة في الاستهلاك نتيجة للنمو الديمغرافي من جهة وتحرير السوق على نطاق واسع من جهة أخرى.

– لكن الأمر يختلف بالنسبة لمحصول البطاطس حيث عرفت نسبة التبعية للخارج تراجعا ملحوظا –باستثناء سنة 2007– حيث سجلت خلال الفترة 2003–2011، 4.82% كمتوسط بعدما كانت 5.53% خلال الفترة 1998–2002، وهذا نتيجة لارتفاع متوسط الإنتاج، وإنتاجية البطاطس بفعل استخدام التقنيات الحديثة والبذور المحسنة والتحكم في المسار التقني لهذا النوع من المحاصيل.

– أما فيما يخص الألبان ومنتجاتها، فالأمر يبقى مقلقا للغاية حيث أن أكثر من نصف احتياجات السكان الغذائية تغطي عن طريق الاستيراد، حيث بلغ متوسط معدل الفجوة خلال الفترة 2003–2011 حوالي 54.47% بعدما كان 54.81% خلال الفترة 1998–2002، حيث انخفض بحوالي 0.34% فقط خلال 9 سنوات، وهي نسبة تبقى بعيدة كل البعد عن المأمول نظرا للمجهودات المبذولة في هذا المجال.

– فيما يتعلق بالخضر فالجزائر تمكنت من تقليص حجم الفجوة بنسبة كبيرة من مختلف المنتوجات الحيوية والضرورية المكونة لهذه المجموعة الغذائية،

حيث بلغ متوسط نسبة الفجوة خلال الفترة 1998-2011 حوالي 0.33% وهي نسبة مشجعة لكن بالإمكان تحقيق الأفضل.

- انخفاض التبعية بالنسبة للفواكه إلى 9.59% خلال الفترة 2003-2011 بعدما كان 11.55% خلال الفترة 1998-2002، وهذا الانخفاض كان نتيجة دخول البساتين الجديدة -المنشأة في اطار البرامج التنموية المطبقة في هذه الفترة - مرحلة الانتاج .

- انخفاض متوسط نسبة التبعية بالنسبة للحوم من 19.20% خلال الفترة 1998-2002 إلى 14.92%، خلال الفترة 2003-2011، ويعود سبب هذا الانخفاض بنسبة كبيرة إلى ارتفاع إنتاج اللحوم البيضاء من جهة حيث استطاعت الجزائر أن تخفض نسبة الفجوة في المجال الى حوالي 0.14% سنة 2011 [27] ومن جهة أخرى تضييق الخناق على المهربين الذين يهربون المواشي الجزائرية إلى دول الجوار.

- ارتفاع نسبة التبعية بالنسبة للأسماك حيث ارتفع المتوسط من 12.99% خلال الفترة 1998-2002 إلى 15.04% خلال الفترة 2003-2011 مسجلة أعلى نسبة سنة 2011 بـــ: 22.53% وهو ما يعبر عن الوضعية الكارثية التي آل إليها قطاع الصيد البحري في بلادنا.

- أما فيما يخص الزيوت والشحوم تعتبر الجزائر من الدول التي تعرف عجزا كبيرا في هذا المجال، حيث نسب الفجوة تتراوح ما بين 81.10% و94.90% خلال فترة الدراسة وهو ما يعبر بصدق عن التبعية الكبيرة للخارج في توفير هذه المواد.

- أما بخصوص البيض لا تعرف تبعية كبيرة للخارج، حيث بلغ متوسط الفجوة للفترة 1998-2011 حوالي 1.37% فقط .

**4- تطور معدلات الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية في الجزائر:**

من خلال ما سبق تتجلى حقيقة معدلات الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية خاصة ذات الاستهلاك الواسع والتي تشكل النمط الغذائي للمستهلك الجزائري. حيث أدى التفاوت بين الإنتاج الفلاحي من جهة والطلب على السلع الغذائية الفلاحية من جهة أخرى إلى انخفاض معدلات الاكتفاء الذاتي لكثير من هذه المنتجات وهو ما يوضحه الجدول الموالي.

**جدول رقم (6): معدلات الاكتفاء الذاتي لاهم المنتجات الغذائية في الجزائر للفترة (1998-2011)** الوحدة: ( %)

| السنة / البيان | 1998-2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الحبوب | 36.49 | 38.02 | 36.40 | 29.88 | 35.61 | 33.71 | 16.02 | 39.88 | 36.48 | 31.96 |
| القمح | 34.79 | 36.35 | 34.79 | 29.77 | 35.82 | 33.39 | 16.78 | 34.03 | 36.82 | 33.53 |
| البطاطس | 94.47 | 94.95 | 94.47 | 96.79 | 95.94 | 88.22 | 96.93 | 95.48 | 96.68 | 97.15 |
| البقوليات | 26.98 | 25.39 | 26.98 | 19.33 | 21.39 | 20.79 | 17.69 | 26.86 | 25.99 | 27.68 |
| الخضر | 99.98 | 99.77 | 99.78 | 99.64 | 99.26 | 99.77 | 99.72 | 99.65 | 99.70 | 99.73 |
| الفواكه | 88.45 | 90.88 | 88.45 | 90.76 | 92.07 | 88.96 | 90.70 | 89.78 | 90.65 | 91.47 |
| الزيوت والشحوم | 12.90 | 6.62 | 7.80 | 9.97 | 7.08 | 5.10 | 6.21 | 12.06 | 6.09 | 12.30 |
| اللحوم | 80.88 | 93.44 | 80.88 | 80.55 | 83.15 | 83.47 | 86.71 | 88.13 | 89.92 | 90.50 |
| الاسماك | 87.01 | 83.90 | 87.01 | 88.43 | 92.87 | 91.13 | 90.40 | 83.53 | 84.51 | 77.47 |
| البيض | 98.93 | 100 | 98.93 | 99.67 | 99.99 | 99.45 | 99.91 | 99.74 | 99.8 | 99.8 |
| الألبان ومنتجاتها | 45.19 | 47.67 | 45.19 | 40.86 | 41.88 | 41.08 | 42.64 | 46.5 | 51.06 | 52.9 |

**المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية ، أعداد مختلفة.**

من خلال بيانات الجدول يمكن تقسيم المجموعات السلعية ذات المنشأ الفلاحي حسب متوسط معدلات الاكتفاء الذاتي للفترة 1998-2011 إلى ثلاث (3) مجموعات:

- **المجموعـــة الأولى:** سلع غذائية ذات معدلات اكتفاء منخفضة وتضم المنتجات الفلاحية التي يقل فيها معدل الاكتفاء الذاتي عن 50 **%** وتشمل كل من: الحبوب بـــ: 33.45 **%**، البقوليات بـــ: 23.91**%** ، الزيوت والشحوم بـــ:8.61 % والألبان ومنتجاتها بـــ: 45.50%.

- **المجموعـــة الثانية:** سلع غذائية ذات معدلات اكتفاء متوسطة وتدخل ضمن هذه الفئة مجموعات السلع الغذائية التي حققت معدلات اكتفاء ذاتي تتراوح مابين 50**%** و90% وتشمل كل من : جملة اللحوم بـــ: 85.76**%** ، الأسماك بـــ: 86.63% وجملة الفواكه بـــ: 90.22%.

- **المجموعـــة الثالثة:** سلع غذائية ذات معدلات اكتفاء عالية وتضم المنتجات التي يزيد معدل الاكتفاء الذاتي فيها عن 95 **%**، وتندرج ضمنها كل من: جملة الخضر بـــ: 99.70 %، البطاطس بـــ: 95.11% والبيض بـــ: 99.57 **%.**

وعليه ومن خلال استعراض معدلات الاكتفاء الذاتي لأهم السلع الغذائية تبين أن النتائج المحققة تبقى باهتة ولا تعكس حجم الامكانيات التي تتوفر عليها الجزائر ويبقى كسب معركة الأمن الغذائي بعيدا بمسافة كبيرة، إذ أن الجزائر لا تزال تعتبر منطقة عجز غذائي تعتمد على الاستيراد لسد العجز في تلبية المتطلبات الاستهلاكية من السلع الغذائية الرئيسية.

**الخاتمـــــة:**

بهدف التخلص من التبعية للخارج في ميدان توفير المنتجات الغذائية ذات المنشأ الفلاحي ومن ثم تحقيق الأمن الغذائي، قامت الجزائر ومن خلال العديد من البرامج والسياسات بمحاولة تطوير القطاع الفلاحي وادخال التغييرات اللازمة الكفيلة بتفعيل دوره في الاقتصاد الوطني- سواء من حيث توفيره لحاجيات السكان المتزايدة أو من حيث مساهمته في عملية التنمية الاقتصادية- وذلك بتوفير الوسائل والإمكانيات المالية والمادية والبشرية اللازمة لتحقيق الأهداف المسطرة والمتمثلة أساسا في تحقيق الأمن الغذائي. لكن ليس كل ما يتمناه المرء يدركه، حيث ان المشاكل والمعوقات التي يعاني منها هذا القطاع جعلت من النتائج المحققة لا ترقى الى ما كان منتظرا منه. لكن هذا لا يعني الاستسلام وإبقاء الأيدي مكتوفة، إذ يبقى الأمل قائما في بلوغ الأهداف وكسب معركة الأمن الغذائي ولما لا تصدير الفائض إلى الخارج. لكن هذا الأمر لا يتأتى هكذا وإنما يأتي نتيجة لاتخاذ جملة من الإجراءات والتدابير تتمثل أساسا فيما يلـــي:

- ترشيد استغلال الموارد الفلاحية وصيانتها من خلال المحافظة على الأراضي الزراعية من مختلف الاعتداءات التي تطالها والاهتمام بمكافحة التصحر والانجراف؛
- التوسيع الأفقي للأراضي الزراعية عن طريق استصلاح الأراضي؛
- معالجة قضية الهجرة الريفية والحد منها من خلال الاسراع في تنفيذ برامج التنمية الريفية المتكاملة المستدامة القادرة على تطوير الريف وتنميته؛

- العمل على تحسين البنية التحتية في المناطق الريفية خاصة مصادر المياه، الطاقة، الطرق، تشجيع إنشاء الصناعات الصغيرة والمتوسطة؛
- تحسين الممارسات الزراعية وأساليب الري الحديثة لرفع كفاءة استغلال المياه والحد من هدرها.
- زيادة المساحات المسقية والتقليل من ارتباط القطاع بالعوامل المناخية؛
- تحسين الممارسات الزراعية المستدامة خاصة في استخدام طرق الري الحديثة والأسمدة العضوية والتقليل من استخدام المبيدات الكيميائية والاهتمام بالمكافحة البيولوجية؛
- العمل على تجميع مياه الأمطار ومعالجة مياه الصرف الصحي وإعادة استخدامها في الزراعة؛
- تنمية وتطوير المراعي والغابات حفاظا على البيئة والحد من التصحر مع تكثيف البرامج الإرشادية للمزارعين؛
- تعديل حقوق الملكية بهدف تشجيع الاستثمارات الطويلة الأمد في الزراعة، ووضع نظام حوافز للأسعار المتدنية؛
- تطوير استخدام التقنيات والأساليب الفلاحية الحديثة ومحاولة الاستفادة من الانجازات الجديدة في ثورة التقنية الحديثة بهدف الرفع من الانتاج والانتاجية؛
- تشجيع ودعم الاستثمارات الفلاحية خاصة بالنسبة للقطاع الخاص؛
- توفير التمويل اللازم وفق آليات شفافة وسريعة وميسرة؛
- وضع استراتيجية شاملة للنهوض بقطاع الصناعات الغذائية؛

- التوعية عبر وسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية بالحفاظ على الموارد البيئية وكفاءة استخدامها بهدف إنتاج غذاء صحي وكافي، مع حفظ حقوق الأجيال القادمة من الموارد الطبيعية؛
- التجسيد الفعلي للبرامج الخاصة بالتنمية الفلاحية.

## الهوامش:

1- منذر خدام، الأمن الغذائي السوري، الهيئة العامة السورية للكتاب، سوريا، 20010، ص13.
2- عيسى بن ناصر، مشكلة انتاج الغذاء في الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2002، ص11.
3- محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي للوطن العربي، كتاب عالم المعرفة، الكويت، 1998، ص76.
4- عوض خليفة موسى، التعاون الافريقي في تحقيق الأمن الغذائي، ورقة عمل مقدمة لملتقى الجامعات الافريقية، 2006، ص6.
5- وزارة الفلاحة،المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، الجزائر، 2000، صص71-72.
6- المادة 03، قانون التوجيه الفلاحي، الجريدة الرسمية، العدد46، الصادر بتاريخ 08 شعبان 1429 هـ الموافق لـ 10أوت 2008.
7- عيسى بن ناصر، مرجع سابق، ص13.
8- عوض خليفة موسى، مرجع سابق، ص6.
9- نفس المرجع، ص7.
10- السيد محمد السريتي، الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية – رؤية اسلامية–، دار الجامعة الجديدة للنشر الاسكندرية، 2000، ص21.
11- نفس المرجع، ص21.
12- كينة عبد الحفيظ، مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2013، ص23.
13- سفيان عمراني، سياسة التجديد الفلاحي والريفي كاستراتيجية لكسب رهان الأمن الغذائي المستدام، مداخلة مقدمة في الملتقى ، ص5.
14- السيد محمد السريتي، مرجع سابق، ص26.
15- يوسف عبد المجيد فايد، الموارد الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999، ص50.
16- السيد محمد السريتي، مرجع سابق، ص27.

17- فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة قسنطينة،2008/2007، ص 64-65.
18- القطاع الزراعي الجزائري واشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر،2012/2001، صص31-32.
19- ONS , L'ALGERIE EN QUELQUE CHIFFERES, N31, N39, N42.
20- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، المجلد 32 ، الخرطوم،2012 ، ص4.
21- مطانيوس حبيب، اقتصاد وتخطيط الزراعة، كلية الاقتصاد جامعة دمشق، بدون سنة نشر، ص40.
22- غردي محمد، مرجع سابق، ص39.
23- محمود الأشرم، التنمية الزراعية المستدامة " العوامل الفاعلة "، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة، 2007، ص27.
24- كمال رواينية، عوامل ضعف الإنتاج الزراعي بالجزائر منذ الاستقلال، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، جامعة عنابة، 2006، ص183.
25- عيسى بن ناصر، مرجع سابق، ص128.
26- نفس المرجع، ص138.
27- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سابق، ص ص295-296.